

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٧٠

الثلاثاء، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة دوتلاري	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيفينا
	الإمارات العربية المتحدة	السيد العلماء
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيدة إسبشيت مايا
	الصين	السيد شنغ جيشنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد بنعبو
	كينيا	السيد ندونغ أو
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكيرسلي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد ماثور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سها

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-39264 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

المسلحة في المنطقة، وكذلك العنف القبلي وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المبلغ عنها.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى النقاط التالية الواردة في تقرير الفريق.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

أفاد الفريق بأن التطور الكبير في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام تمثل في التدريب الجاري في الفاشر لما يقرب من ٢ ٠٠٠ عضو من أعضاء الحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق، وهم سيشكلون جزءاً من قوة لحفظ الأمن أنشئت وفقاً لاتفاق جوبا للسلام. وأبلغ الفريق اللجنة بالحالة الأمنية في دارفور، بما في ذلك العنف القبلي والحالة في غرب دارفور، حيث اشتبكت بعض عناصر اتفاق جوبا للسلام في آذار/مارس ونيسان/أبريل.

وفيما يتعلق بالديناميات الإقليمية، أفاد الفريق بأن السياق الإقليمي يظل موافقاً إلى حد كبير لعملية السلام في دارفور، وأن جميع الدول المجاورة تواصل دعم اتفاق جوبا للسلام وتنفيذه.

وأخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعيد التأكيد على أن نظام الجزاءات أنشئ لغرض وحيد هو المساعدة على إحلال السلام في دارفور. وهو ليس لمعاقبة السودان، بل للمساعدة على تحقيق السلام المستدام. وفي القرار ٢٦٢٠ (٢٠٢٢)، يعرب المجلس عن اعترامه بالنظر بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢٢ في وضع معايير رئيسية واضحة ومحددة تحديداً جيداً وواقعية، مع الاستعداد للنظر في تعديل التدابير ذات الصلة استجابة للحالة في دارفور في ضوء تطورات الوضع الميداني.

وتعيد اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) تأكيد التزامها بالعمل مع السودان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين لجعل ذلك حقيقة واقعة.

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): أشكر السفير أغيمان على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وفي هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة يقدمها سعادة السيد هارولد أدلاي أغيمان، الممثل الدائم لغانا، بصفته رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

أعطي الكلمة الآن للسفير أغيمان.

السيد أغيمان (تكلت بالإنكليزية): وفقاً للفقرة ٣ (أ) (٤) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، يشرفني أن أحيط مجلس الأمن علماً بأعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بشأن السودان، خلال الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى اليوم.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة مرة واحدة في مشاورات غير رسمية، وتلفت أول تقرير فصلي لفريق الخبراء المعني بالسودان يتضمن معلومات مستكملة.

وفي ٨ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها فريق الخبراء المعني بالسودان بشأن برنامج عمله للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وقدم المنسق إلى اللجنة لمحة عامة عن مجالات التحقيق والرصد التي يعترف الفريق تغطيتها وفقاً للولايات، بصيغتها التي تم تمديدتها حتى ١٢ آذار/مارس ٢٠٢٣، بموجب القرار ٢٦٢٠ (٢٠٢٢). وفي ١٤ نيسان/أبريل، أصدرت اللجنة بياناً صحفياً بشأن تلك الإحاطة.

وفي ٣ حزيران/يونيه قدم فريق الخبراء المعني بالسودان أول تقرير فصلي له إلى اللجنة. وأطلعنا الفريق على آخر المستجدات بشأن وتيرة تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، والديناميات الإقليمية، ووضع الجماعات

وقد حدد اتخاذ القرار ٢٦٢٠ (٢٠٢٢) في ١٥ شباط/فبراير موعداً نهائياً جديداً هو ٣١ آب/أغسطس من هذا العام لصياغة معايير واضحة وواقعية بهدف استعراض التدابير المتعلقة بالسودان. ويحدونا الأمل في أن يتمكن مجلس الأمن، في سياق هذه العملية ومن خلال الحوار البناء، من إنجاز تلك المهمة.

السيد شينغ جيشنغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين السفير أغيمان، ممثل غانا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، على إحاطته وترحب بالممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم.

إن منطقة دارفور في السودان تمر بمرحلة انتقالية حرجية من حفظ السلام إلى بناء السلام. والحالة الأمنية فيها مستقرة إلى حد كبير، ولكنها لا تزال هشة، مع وقوع بعض الحوادث العنيفة، بما في ذلك الاشتباكات القبلية من حين لآخر. وتشيد الصين بجهود مجلس السيادة للحفاظ على الاستقرار في دارفور.

وبعد انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تولت حكومة السودان المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. وينبغي لمجلس الأمن أن يجري تعديلات في الوقت المناسب على الجزاءات المفروضة على السودان في ضوء تطور الحالة وأن يهيئ الظروف التي من شأنها أن تمكن الحكومة من تعزيز قدرتها على حماية المدنيين. ويدعو القرار ٢٦٢٠ (٢٠٢٢) إلى وضع معايير واضحة ومحددة جيداً وواقعية لتعديل الجزاءات المفروضة على السودان بحلول ٣١ آب/أغسطس، وتأمل الصين أن يتسنى تنفيذ تلك المتطلبات في الوقت المناسب.

السيدة ساها (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير أغيمان على ما قدمه من معلومات مستكملة فصلية مفيدة عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

تود الولايات المتحدة أن تؤكد مجدداً دعمها الكامل للعملية السياسية التي يقودها السودان لحل الأزمة التي أعقبت استيلاء

السيدة إيفستينغينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): لقد أحطنا علماً بتقرير اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، الذي قدمه السيد هارولد أغيمان، الممثل الدائم لغانا، ويغطي فترة الـ ٩٠ يوماً الماضية. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

وقد فرض مجلس الأمن الجزاءات على السودان من أجل حل النزاع المسلح في دارفور سلمياً. وسعى المجلس بذلك إلى إرغام متمردي دارفور وحكومة السودان على التنفيذ الكامل لالتزاماتهم بموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها انجamina وأبوجا ونيروبي في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

وقد تغيرت الأوضاع في البلد وفي دارفور تغيراً كبيراً منذ اتخاذ القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) قبل ١٧ عاماً، لسبب يرجع جزئياً إلى العمل الذي قامت به العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٢١. وبعد إبرام اتفاق جوبا للسلام، الذي تم توقيعه بالأحرف الأولى في آب/أغسطس ٢٠٢٠، أصبح بناء الدولة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في دارفور من الأولويات. والغرض من إنشاء قوة أمنية مشتركة تتألف من أعضاء الجماعات التي وقعت على الاتفاق هو تحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة وتعزيز سيادة القانون ووضع حد لاندلاع العنف هناك.

وإزاء تلك الخلفية، فقدت جزاءات مجلس الأمن غرضها ولم تعد تخدم العملية السياسية. وكذلك فإن الجزاءات تعرقل جهود الحكومة السودانية في المنطقة وتمنعها من إمداد قوات الأمن التي يجري تشكيلها بما يلزم من أسلحة ومعدات. وليس من قبيل المصادفة أن حكومة السودان أثارت مراراً مسألة رفع حظر الأسلحة المفروض على بلدها، ولكن مجلس الأمن لم يستجب لتلك النداءات.

إن استمرار تدابير الجزاءات المفروضة على السودان ومحاولات تقويض القرارات السابقة لمجلس الأمن فيما يتعلق بالمعايير المرجعية لاستعراض حظر الأسلحة يعزز اقتناعنا بأن ذلك يجري بغرض ممارسة الضغط السياسي، بغض النظر عن العواقب التي يعاني منها السودانيون العاديون.

وتؤيد الولايات المتحدة توصية فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات بأن تنشئ الحكومة السودانية لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع مكاتب فرعية في ولايات دارفور الخمس وأن تزودها بالقدرات والموارد الكافية. ونحن ملتزمون بمواصلة التعاون الوثيق داخل مجلس الأمن مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي والجهات الرئيسية الأخرى صاحبة المصلحة لتعزيز السلام والأمن في دارفور.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر السفير أغيمان، الممثل الدائم لغانا، بصفته رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، على إحاطته بشأن أنشطة اللجنة.

لقد مر ١٧ عاماً منذ فرض نظام عقوبات صارم على السودان، مما حد من قدرة قوات الأمن الوطني في وقت يواجه فيه البلد جحافل من الجماعات المسلحة، معظمها مجهز من الترسانة الليبية التي ابتليت بها منطقة الساحل والصحراء بأكملها. وأعتقد أن الوقت قد حان ومن الأهمية بمكان أن تتماشى إجراءات المجلس مع تطلعات الشعب السوداني ورغبته في العيش في أمن تام.

وعلى الجبهة السياسية، أبرزت جلسة المجلس المخصصة للسودان وجنوب السودان المعقودة في ٢٨ آذار/مارس (انظر S/PV.9006) عدم إحراز تقدم كبير في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (S/2022/172). بيد أن أحد الأحداث البارزة كان تدريب ما يقرب من ٢٠٠٠ عضواً من الحركات المسلحة الموقعة في الفاشر. وينبغي أن تتضمن هذه العناصر إلى قوات حفظ الأمن تمشياً مع المادة ٢٩ من الفصل ٨ من اتفاق جوبا للسلام.

إن التنفيذ الفعال لاتفاق جوبا للسلام، الذي دعا إليه المجتمع الدولي في ضوء ما يوفر من آفاق حقيقية لتحقيق السلام الشامل في السودان، والذي يعتبر خطوة أساسية نحو مستقبل سلمي ومستقر وديمقراطي ومزدهر للبلد، تعوقه عوامل داخلية وخارجية على السواء.

الجيش على السلطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. ونؤيد تأييداً تاماً اضطلاع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بتيسير تلك العملية لحل الأزمة.

وتقف الولايات المتحدة إلى جانب الشعب السوداني في سعيه إلى إقامة سودان ديمقراطي ومزدهر يحترم حقوق الإنسان احتراماً كاملاً. ويرتبط التقدم المحرز في دارفور ارتباطاً وثيقاً بإعادة إنشاء حكومة انتقالية بقيادة مدنية، ولكن الحالة في دارفور لا تزال متقلبة وخطيرة. لقد أدى العنف المتزايد إلى تفاقم الحالة الإنسانية المزرية على الأرض ويعرض للخطر إمكانية أن يسهم اتفاق جوبا للسلام إسهاماً فعالاً في إحلال سلام مستدام في دارفور. وهناك حاجة أيضاً إلى اتخاذ خطوات ملموسة لكفالة العدالة والمساءلة للضحايا في دارفور والمنطقتين.

إن عمليات العدالة الانتقالية الشفافة والشاملة هي من العناصر الأساسية لأي سلام دائم في دارفور. ونحن ندين العنف المتزايد وأثره على المدنيين، بما في ذلك أعمال العنف الأخيرة في غرب دارفور، التي أدت إلى تشريد ما يقدر بنحو ١٢٥ ٠٠٠ شخص. فهذه الأعمال غير مقبولة ببساطة. ويجب أن يحدد التحقيق العاجل هوية المسؤولين عن ذلك ومحاسبهم عنها. وتظهر تلك الأحداث المثيرة للقلق الحاجة الملحة إلى حماية المدنيين، والإصلاح الشامل لقطاع الأمن، وإنشاء آليات دولية قوية للرصد والإبلاغ والسلطات السودانية مسؤولة عن الأمن المدني في المنطقة ويجب أن تعالج الأسباب الجذرية للعنف.

ومما يؤسف له أن تنفيذ اتفاق جوبا للسلام متأخر كثيراً عن الجدول الزمني. ونلاحظ التقدم المتواضع المحرز حتى الآن، بما في ذلك في تفعيل لجنة وقف إطلاق النار الدائم، فضلاً عن الخطوات الجارية لنشر القوة المشتركة لحفظ الأمن في دارفور. ويسهم التأخير في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام في انعدام الأمن. ولذلك، ندعو السلطات السودانية والحركات المسلحة الموقعة إلى مضاعفة جهودها. ويجب على الموقعين على اتفاق جوبا للسلام أن يعيدوا مقاتليهم من الخارج وأن يشاركوا في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان.

الماضي، وأشكر كذلك السيد رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان على الإحاطة التي تقدم بها حول التقرير ربع السنوي عن أعمال لجنة الجزاءات.

ظل السودان، وعلى مدار السنوات الماضية يؤكد، مرةً تلو أخرى، على موقف ثابت من التدابير العقابية المفروضة على البلد بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة. ويتمثل هذا الموقف في أن هذه العقوبات لم تعد تتماشى مع الواقع على الأرض في دارفور اليوم مقارنة بعام ٢٠٠٥ عندما تم فرضها تحت ظل نظام سياسي مختلف في توجهاته وسياساته. لقد تمكنت دارفور من تجاوز الحرب والتحديات الأمنية والسياسية السابقة، ونتيجةً لذلك اتخذ المجلس قراراً بإنهاء ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في عام ٢٠٢٠، التي كانت ترعى حماية المدنيين بحكم تفويضها. إن وقوع بعض الاشتباكات القبلية في المنطقة لا ينفي حقيقة أن الوضع العام في دارفور ظل في تحسن مطرد وأن الحكومة عازمة على معالجة ما تبقى من تحديات اجتماعية وأمنية، مثل الاشتباكات القبلية المتقطعة، وهي أحداث عنف لا تخلو منها أي دولة بغض النظر عن مكانتها وموقعها.

أرجو أن أشير إلى أن الحكومة السودانية تعمل بتنسيق تام مع شركاء العملية السلمية من أجل تنفيذ بنود اتفاق جوبا للسلام رغم شح الموارد الوطنية. وفي هذا الصدد، يجري تدريب الدفعة الأولى من قوات الحركات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام و يبلغ قوام من يتم تدريبهم عدد ٢٠٠٠ من عناصر الحركات المسلحة، وهم يمثلون النواة الأولى للقوة الأمنية لحفظ الأمن وحماية المدنيين في دارفور بحسبانها الطليعة للقوات المشتركة المعنية بحفظ الأمن في إقليم دارفور والتي سيبلغ مجمل عددها ١٢٠٠٠ عنصر، مناصفة بين القوات الحكومية وقوات فصائل دارفور الموقعة على اتفاق السلام.

إن تدريب تلك الدفعة الأولى يُعد خطوة أساسية في إنفاذ بند الترتيبات الأمنية الذي تعثر تنفيذه بشكل مرضٍ لعدم توفر الدعم المالي الدولي وتخلف وعود المانحين التي بُدلت في ذلك المجال، وهي

ومن بين العقوبات التي تقف في طريق تنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان حقيقة أن عدداً من الشركاء الإقليميين والدوليين لم يقدموا أي مساهمات مالية. ولا ينبغي لنا أن نغفل الإشارة إلى مسألة العنف القبلي، ولا سيما في دارفور، فضلاً عن مناطق أخرى من البلد. والحقيقة هي أن الحالة الأمنية في السودان اليوم لا تزال مقلقة للغاية، ولذلك يجب أن نواصل حث المجتمع الدولي على تقديم الدعم للحكومة السودانية بغية التعجيل بعملية تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، فضلاً عن الخطة الوطنية لحماية المدنيين.

وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب تنفيذ عدد من جوانب اتفاق جوبا للسلام، ولا سيما الجوانب المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، توفير موارد هائلة تنظيمية ولوجستية ومالية. ولهذا السبب نحث المجتمع الدولي على المساعدة في تفعيل ذلك الجهد بروح من التضامن. ومما لا شك فيه أن ذلك الدعم سيساعد على استعادة السلام في السودان، فضلاً عن ضمان الاستقرار في المنطقة. ومن المهم أن نعترف بأنه على الرغم من الاشتباكات القبلية التي ذكرتها، والتي أدت إلى انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لا يزال الأمل سائداً في مساحات واسعة من البلد. والواقع أننا نرى سلاماً حقيقياً في معظم البلد، حيث توقفت الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة التي ليست طرفاً في اتفاق السلام.

وينبغي لنا أيضاً أن نؤكد أن نظام الجزاءات، الذي وُضع لمساعدة السودان، لا يمكن ولا يجب أن يصبح علاجاً أسوأ من المرض. ويجب على المجلس أن يقدر تقديراً كاملاً القيمة الحقيقية للتقدم الإيجابي الذي أحرز مع مراعاة ضرورة تقييم وتعديل التدابير القائمة بما يتماشى مع تطورات الحالة على الأرض، وفقاً للفقرة ٥ من القرار ٢٦٢٠ (٢٠٢٢).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): شكراً السيدة الرئيسة، بداية أقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه الجاري، ونعرب عن تقديرنا للولايات المتحدة على رئاستها للمجلس خلال الشهر

تأتي بالتوازي مع استجابة الفصائل المسلحة للقرارات التي صدرت عن اجتماع المجلس الأعلى للترتيبات الأمنية، الذي عقد مؤخراً في مدينة الفاشر في آذار/مارس الماضي، لا سيما تلك المتعلقة بإخلاء المدن وعواصم الولايات من السلاح، وتجميع قوات الحركات في مواقع خارج المدن.

وأود أن أوضح أن الحكومة تقوم، وضمن تنفيذ بنود اتفاق جوبا، بتسهيل عمل لجنة وقف إطلاق النار الدائم والتي تترأسها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، حيث تواصل اللجنة مهمتها في ولايات دارفور. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة مصممة على الالتزام بوقف إطلاق النار وإسكات البنادق حتى مع الأطراف غير الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، وذلك لمنح الثقة لهذه الأطراف للانضمام لعملية السلام الشامل والمستدام. ونؤكد على أن الحكومة الانتقالية تتوافر على إرادة سياسية قوية من أجل تنفيذ بنود اتفاق جوبا الخاصة وما يتعلق منها بالترتيبات الأمنية وبرامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وتشكيل ونشر القوة المشتركة لحماية المدنيين، ذلك من أجل تقوية وتعزيز الأمن في دارفور.

ونرجو أن نشدد هنا على أن هذه المهام شاقة وعسيرة ويصعب على حكومة السودان أن تقوم بها بمفردها على النحو المطلوب، ولذلك نناشد المجتمع الدولي تقاسم هذه الأعباء عبر تقديم الدعم المالي والفني اللازم للقيام بذلك، ولبعثة الأمم المتحدة المتكاملة دور كبير نتوقعه في هذه الناحية. إن السودان عازم على مواصلة العمل لتحسين الأوضاع الأمنية في دارفور من خلال تطبيق اتفاق جوبا للسلام وجمع السلاح غير المرخص به وتحقيق العدالة والمحاسبة وتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين بمشاركة من أطراف اتفاق جوبا للسلام والعمل على التفاوض مع حركة عبد الواحد محمد نور بشأن العملية السلمية.

إن دارفور تمر اليوم بانتقال مهم تبدلت فيه عملية حفظ السلام إلى بناء السلام، وهو انتقال نتطلع من خلاله إلى دعم المجتمع الدولي لجهود الحكومة الانتقالية من أجل إشاعة الأمن والسلام والاستقرار المستدام في المنطقة. إن إنهاء العقوبات المفروضة عملاً بالقرار

لقد أعلن السودان عن رغبته الرسمية في إنهاء القرار المذكور إلى كل رؤساء وفود الأمم المتحدة والمبعوثين الدوليين عند زيارتهم السودان عقب ثورة عام ٢٠١٨. وهناك تأكيد وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو في إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب على استعداد الولايات المتحدة لإنهاء القرار المذكور. وقد وضع السودان خطة وطنية لحماية المدنيين تم رفعها إلى مجلس الأمن وإن هذا الأمر هو أهم عامل يجب أن يحظى بالأولوية في الوقت الحاضر، ما يستلزم الوفاء بالتعهدات المبذولة لدعم اتفاق جوبا للسلام.

ونرجو أن نؤكد على أن الحكومة تبذل جهوداً متعددة الجوانب لمخاطبة جذور النزاعات القبلية في دارفور بحسبان أن ضمان الأمن والاستقرار هناك تمثل أولوية وأهمية للدولة مما دعاها لإرسال وفد رفيع إلى غرب دارفور عقب أحداث كرينك وجبل مون وكلبس للوقوف ميدانياً على الأوضاع ورفع توصيات لمجلسي السيادة والدفاع لإيجاد المعالجات العاجلة والعمل على إنصاف الضحايا وتقديم المتورطين للعدالة. وضمن مجهود دعم السلام، يقوم السيد نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي، محمد حمدان دقلو، بزيارة حالياً إلى مدينة الجنيانة برفقة أطراف اتفاق جوبا للسلام تشمل المناطق المتضررة وذلك للبحث عن أفضل السبل لفرض الأمن وهيبة الدولة. من المعلوم أن القرار

١٥٩١ (٢٠٠٥) لا يسمح للدولة بإرسال قوة عسكرية أو نقل سلاح إلى إقليم دارفور وفي الوقت نفسه يتم توجيه اللوم إلى الحكومة السودانية بشكل متواتر عند وقوع أي حادث عنف في المنطقة.

ختاماً، إن الأوضاع في دارفور، بعد توقف الحرب والأعمال العدائية وتوقيع اتفاق جوبا للسلام ومشاركة غالبية حركات دارفور المسلحة في الحكومة الحالية، لم تعد بأي حال من الأحوال مهددة للأمن والسلم الدوليين كما ورد في القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) عند صدوره في عام ٢٠٠٥ أو قرارات المتابعة التالية لذلك القرار.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.